# الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة التاسعة والستون

الجلسة العامة **٩١**

الخميس، ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٥، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيسا ..... (أوغندا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد ماندونسا إي مورا (البرتغال).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥.

**البند ١٣٦ من جدول الأعمال** (تابع)

**جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة**

**مذكرة من الأمين العام** (A/69/722/Add.7)

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): قبل تناول البنود المدرجة في جدول أعمالنا، أود، وفقا للممارسة المتبعة، أن أوجه انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/69/722/Add.7، التي يبلغ فيها الأمين العام رئيس الجمعية العامة بأنه منذ إصدار رسالته الواردة في الوثيقة A/69/722/Add.6، سددت تونغا المبالغ اللازمة لخفض متأخراتها إلى ما دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما على النحو الواجب بالمعلومات الواردة في تلك الوثيقة؟

تقرر ذلك.

**البند ٧ من جدول الأعمال** (تابع)

**تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود**

**طلب إدراج بند إضافي مقدم من الأمين العام** (A/69/231)

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): تتناول الجمعية العامة الآن طلبا قدمه الأمين العام في الوثيقة A/69/231 فيما يتعلق بانتخاب أعضاء لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي.

يطلب الأمين العام، في مذكرته، عملا بالمادة ١٥ من النظام الداخلي للجمعية العامة، إدراج بند فرعي إضافي بعنوان ”انتخاب أعضاء لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي“ في إطار البند ١١٢ من جدول أعمال الدورة التاسعة والستين، المعنون ”انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى“.

ونظرا لطبيعة البند الفرعي، وما لم يكن هناك اعتراض، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على عدم تطبيق الحكم

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

ذي الصلة من المادة ٤٠ من النظام الداخلي، الذي يقتضي عقد اجتماع للمكتب بشأن مسألة إدراج هذا البند الفرعي الإضافي في جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة، بناء على اقتراح الأمين العام، ترغب في أن تدرج في جدول أعمال دورتها الحالية بندا فرعيا إضافيا بعنوان ”انتخاب أعضاء لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي“ في إطار البند ١١٢ من جدول الأعمال، المعنون ”انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى“، تحت العنوان طاء ”المسائل التنظيمية والإدارية ومسائل أخرى“.

تقرر ذلك.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): نظرا لطبيعة البند الفرعي، فإن الأمين العام يطلب أيضا أن ينظر فيه مباشرة في جلسة عامة. هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في النظر في البند الفرعي مباشرة في جلسة عامة؟

تقرر ذلك.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأن هذا البند الفرعي الإضافي يصبح البند الفرعي (ه) من البند ١١٢ من جدول أعمال الدورة الحالية.

**البند ١١٢ من جدول الأعمال** (تابع)

**انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى**

**(أ) انتخاب عشرين عضوا في لجنة البرنامج والتنسيق**

**مذكرة من الأمين العام** (A/69/291/Add.3)

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): عملا بمقرر الجمعية العامة ٤٥٠/٤٢ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، تنتخب الجمعية أعضاء لجنة البرنامج والتنسيق لدى قيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بترشيحهم.

يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة انتخبت، في جلستها العامة ٣٢ المعقودة في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، ١٣ عضوا في اللجنة لفترة ولاية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. كما يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة انتخبت، في جلستها العامة ٦٨ المعقودة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ثلاثة أعضاء في اللجنة لمدة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. ويذكر الأعضاء كذلك أن الجمعية العامة انتخبت، في جلستها العامة ٨٥ المعقودة في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٥، البرتغال لعضوية اللجنة لفترة تبدأ من تاريخ الانتخاب وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

يذكر الأعضاء أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بموجب مقرره ٢٠١/٢٠١٥ باء المؤرخ ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٥، قرر أن يرجئ مرة أخرى ترشيح ثلاثة أعضاء من دول أوروبا الغربية ودول أخرى لكي تنتخبهم الجمعية العامة: واحد منهم لفترة عضوية تبدأ يوم الانتخاب من قِبل الجمعية العامة وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥؛ واثنان لفترة عضوية تبدأ يوم الانتخاب وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وبموجب المقرر ذاته، قرر المجلس أيضاً أن يرجئ ترشيح عضو من دول آسيا والمحيط الهادئ لكي تنتخبه الجمعية العامة لفترة عضوية تبدأ يوم الانتخاب وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

وفي هذا الصدد، معروض على الجمعية مذكرة من الأمين العام ترد في الوثيقة A/69/291/Add.3. وعلى النحو المنصوص عليه في تلك الوثيقة، رشح المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

بموجب مقرره ٢٠١/٢٠١٥ جيم المؤرخ ١٥ أيار/مايو ٢٠١٥، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية كي تنتخبها الجمعية العامة لفترة تبدأ يوم الانتخاب وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

ووفقا للمادة ٩٢ من النظام الداخلي، ينبغي أن تجرى جميع الانتخابات بالاقتراع السري، ولا يجوز فيها تقديم مرشحين. ومع ذلك، أود أن أُذَكِّر بالفقرة ١٦ من مقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، التي تصبح بموجبها ممارسة الاستغناء عن إجراء اقتراع سري لانتخابات أعضاء الهيئات الفرعية حين يتماثل عدد المرشحين مع عدد المقاعد الواجب ملؤها، قاعدة، ما لم يطلب أحد الوفود إجراء التصويت في انتخاب بعينه على وجه التحديد.

ونظرا لعدم تقديم طلب كهذا، هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر الشروع في الانتخاب على أساس الاستغناء عن إجراء اقتراع سري؟

تقرر ذلك.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن اعتبر إذن أن الجمعية ترغب في أن تعلن انتخاب المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية عضوا في لجنة البرنامج والتنسيق لفترة عضوية تبدأ في ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٥ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧؟

تقرر ذلك.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية) أُذكّر الأعضاء بأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قرر أن يرجئ مرة أخرى ترشيح ثلاثة أعضاء من دول أوروبا الغربية ودول أخرى لكي تنتخبهم الجمعية العامة؛ منهم عضو لفترة عضوية تبدأ في تاريخ الانتخاب وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وآخر لفترة عضوية تبدأ في تاريخ الانتخاب وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ وعضو لفترة عضوية تبدأ في الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وقرر المجلس أيضاً أن يرجئ ترشيح عضو من دول آسيا والمحيط الهادئ لفترة عضوية تبدأ يوم الانتخاب وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

وبذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ١١٢ من جدول الأعمال.

## البند ١٤ من جدول الأعمال (تابع)

## ثقافة السلام

### مشروع قرار (A/69/L.71)

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): تستأنف الجمعية العامة الآن نظرها في البند ١٤ من جدول الأعمال لاتخاذ إجراء بشأن مشروع القرار المعنون ”إنقاذ تراث العراق الثقافي“، والصادر بوصفه الوثيقة A/69/L.71. يذكر الأعضاء أن الجمعية أجرت مناقشة بشأن البند ١٤ من جدول الأعمال، واتخذت القرارين ١٣٩/٦٩ و ١٤٠/٦٧، في جلستها العامة ٧٢ المعقودة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

سأتلو الآن بيانا باسم رئيس الجمعية العامة، السيد سام كوتيسا.

”اجتمعنا في نيسان/أبريل، هنا في الأمم المتحدة إذ عقدت مناقشة مواضيعية رفيعة المستوى بشأن تعزيز التسامح والمصالحة. جمعت المناقشة القادة السياسيين والدينيين الذين يمثلون مختلف الدول والمناطق الجغرافية والجماعات الدينية تعبيرا عن دعمهم للحوار والتفاهم المتبادل في مواجهة تصاعد التطرف والعنف المثير للقلق على الصعيد العالمي. وأكد المتكلمون على مدى يومين أهمية تعزيز احترام التنوع الديني والثقافي. كما شدد العديد على الحاجة الملحة إلى حماية التراث الثقافي من الهجمات

التدميرية على أيدي المتطرفين الذين يمارسون العنف. وكما أبرز أثناء النقاش، يجب علينا التمسك والالتزام بمبادئ التسامح والاحترام، بينما نقوم بتوطيد التنوع وتعزيز سياسة الشمول. ويجب أيضا أن نعمل معا على الالتزام باحترام حقوق الإنسان وحرية الفكر والمعتقد والتعبير.

”ومما يبعث على القلق البالغ أن نشهد تدمير القطع الأثرية التي لا بديل عنها من التراث الثقافي المشترك للبشرية. ولا تقع تلك الهجمات الوحشية والخرقاء بوتيرة مثيرة للقلق في العراق فحسب، بل في أفغانستان وسوريا ومالي وفي أماكن أخرى. يعمل المتطرفون، بتدمير الرموز الثقافية التي لا تقدر بثمن الموجودة في المتاحف والمكتبات، والمحفوظات، والمواقع الأثرية وأماكن العبادة، على تأجيج النزاعات، والتحريض على العنف وإدامة الخوف في أوساط المجتمعات. لا بد من وقف تلك المحاولات الرامية إلى طمس تاريخ البشرية الجماعي فورا، بكل السبل اللازمة، وفقا للقانون الدولي المنطبق. وأود أن أضيف أيضا أن المسؤولين عن هذه الأعمال يجب أن يخضعوا للمساءلة.

”إن التراث الثقافي له قيمة استثنائية وفائدة لجميع شعوب العالم ويجب الحفاظ عليه. في ذلك السياق، من الضروري أن يعمل المجتمع الدولي معا لحماية عناصر التراث الثقافي في العراق وفي أماكن أخرى. في ذلك الصدد، أود أن أشكر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة على إسهامها، وخاصة على عملها في المحافظة على التراث واتخاذ التدابير لحماية الممتلكات الثقافية المعرضة للخطر. وأرحب بمشروع القرار (A/69/L.71) المعروض علينا اليوم بوصفه خطوة هامة إلى الأمام لإنقاذ تاريخنا المشترك، وأود أن أشكر وفدي ألمانيا والعراق على اتخاذ هذه المبادرة.“

أعطي الكلمة الآن لنائب الأمين العام، السيد يان إلياسون.

**السيد نائب الأمين العام** (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم في مناقشة اليوم بشأن ثقافة السلام والموضوع البالغ الخطورة المتعلق بمشروع القرار المعروض علينا اليوم، ”إنقاذ تراث العراق الثقافي “ (A/69/L.71). وأود أن أشكر حكومتي ووفدي العراق وألمانيا على هذه المبادرة. إن عدد المشتركين في تقديم مشروع القرار مشجع ومثير للإعجاب حقا.

أنا أعلم أننا نقف هنا اليوم بإحساس عميق بالمسؤولية العميقة والتاريخية. هناك شيء معرض للخطر في هذه القاعة العريقة يتعلق بالقيم الأساسية للأمم المتحدة، وكذلك بواجباتنا فيما يتعلق بالتاريخ والتحديات الماثلة أمامنا. يشهد تدمير التراث الثقافي على شكل أحمق من أشكال التطرف العنيف، والذي يسعى إلى تدمير ماضي الحضارة الإنسانية وحاضرها ومستقبلها. يحدث ذلك اليوم في العراق، مهد حضارة بلد ما بين النهرين،، ولا يمثل خسارة للشعب العراقي فحسب، بل للبشرية جمعاء. ينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل كل ما في وسعه، كما قال الرئيس بالنيابة لتوه، لوقف تدمير التراث الثقافي في العراق ومساءلة مرتكبي هذا العمل البغيض.

ومن المؤسف أن هذا النوع من التدمير الثقافي لا يتوقف عند حالة العراق. فقد شهدت بلدان أخرى في المنطقة وخارجها جرائم جسيمة مماثلة. ففي السنوات الأخيرة، شهدنا تلك الجرائم ترتكب في أفغانستان وسوريا ومالي، ولكن نادراً – ولنفكر في هذا الأمر – ما حدث ذلك من قبل. وهذه شهادة محزنة بشأن الحالة السائدة في العالم اليوم. لقد بلغ تدمير التراث الثقافي في جميع أنحاء العالم مستوى لم يسبق له مثيل. ويجري استخدامه كأسلوب من أساليب الحرب أو النزاع وذلك لترويع السكان، وتمويل الأنشطة الإجرامية ونشر الكراهية وخلق الاستقطاب والانقسامات بين الناس.

وللتصدي له، نحتاج إلى عمل منسّق وتبادل أفضل للمعلومات وأسس قانونية معززة، في كل من البلدان المتضررة والدول المجاورة لها، وفي جميع أنحاء المجتمع الدولي.

وينبغي أيضاً اليوم أن نشيد بعمل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وشركائها على عملهم، سواء الذي قامت به بنفسها أو في مساعدة الدول الأعضاء على معالجة هذه المشكلة العالمية الجديدة. وأريد بصفة خاصة أن أشيد بالسيدة إيرينا بوكوفا على التزامها الشخصي بالمسألة. ومجيئها اليوم من باريس من أجل هذا الاجتماع دليل على التزامها والتزام اليونسكو.

وأحث بشكل خاص جميع الدول الأعضاء على التعاون مع السلطات المعنية الأخرى، لا سيما المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، على منع الاتجار بالمواد ذات الأهمية الثقافية والعلمية والدينية التي أخذت بصورة غير قانونية من العراق وبلدان أخرى. ومن خلال مشروع قرار اليوم، توجه الجمعية العامة رسالة قوية تتعلق بالدعم العالمي لشعب العراق وحكومته في مسألة تتصل بهويتهما الوطنية. وأود أن أؤكد من جديد تصميم منظومة الأمم المتحدة والجمعية العامة وجميع الدول الأعضاء على دعم هذه الجهود.

فليكن اليوم لحظة للتفكير العميق في إنسانيتنا المشتركة ومسؤوليتنا المشتركة في الدفاع عن القيم والمبادئ التي تتعرّض للهجوم ولكنها يجب أن تنال دعمنا جميعاً بعزم ثابت وقائم على المبدأ.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر نائب الأمين العام على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة ماريا بومر، وزيرة الدولة في وزارة الخارجية الاتحادية لألمانيا، لتتولى عرض مشروع القرار A/69/L.71.

**السيدة بومر** (ألمانيا) (تكلمت بالإنكليزية): إنه لشرف لألمانيا أن تعرض مشروع القرار A/69/L.71، المعنون ”إنقاذ تراث العراق الثقافي“، الذي عملنا على صياغته بالتعاون مع شركائنا العراقيين.

وأود أن أشكر نائب الأمين العام إلياسون على وصفه الثاقب للحالة، وأعرب عن خالص الشكر على الترحيب الذي تلقيته.

لقد صُدمنا جميعاً صدمة عميقة إزاء الهجمات الوحشية على تراث العراق الثقافي التي ارتكبها تنظيم ”الدولة الإسلامية في العراق والشام“ الإرهابي. ونتذكر جميعاً مشاعر الغضب والعجز لدينا لرؤية أشرطة فيديو تبين مسلّحين يدمّرون موقع الحضَر للتراث العالمي المسجّل لدى اليونسكو وينهبون متحف الموصل أو مدينة النمرود الآشورية القديمة، مستخدمين المطارق الثقيلة والجرافات لوضع نهاية عنيفة ومفاجئة لآلاف السنين من التاريخ. إن هدفهم واضح. فبطمس الآثار الواضحة للتاريخ والحضارة، يريد هؤلاء الإرهابيون تدمير أسس المجتمع المدني السلمي والبلد الموحد. إنهم يريدون محو روح شعب العراق وهويته. وما لا يدمرونه، يقومون بنهبه وبيعه خارج البلد من أجل تمويل إرهابهم من الغنائم.

إن الهجمات على التراث الثقافي للعراق تمثل اختباراً لنا جميعاً. فالعراق مهدٌ لحضارتنا المشتركة. ولا يمكننا أن نتركه يواجه هذا التحدي بمفرده؛ فتراثه وضع في عهدة البشرية جمعاء. وعلى المجتمع الدولي أن يبذل كل ما في وسعه لوضع حد لجرائم الحرب هذه. وهذا ما تمثّله هذه الهجمات وما ينبغي أن تسمّى به، مع كل ما يترتب عن هذا – جرائم حرب ينبغي محاكمة مقترفيها.

وقد أثار روعنا أن هذه الجرائم الشنيعة قد لا تكون إلا جزءاً من الاتجاه المثير للقلق في استخدام الهجمات المتعمدة على التراث الثقافي الفريد كأسلوب من أساليب الحرب. فمن

الحضر إلى باميان أو تمبكتو، هوجم التراث الثقافي الذي عمره آلاف السنين ودُمر، وإننا نراقب بقلق التصعيد الحالي بالقرب من موقع التراث العالمي في تدمر.

وإلى جانب شركائنا العراقيين، تقدم ألمانيا لهذا السبب مشروع القرار A/69/L.71 لإنقاذ تراث العراق الثقافي، كما فعلنا عندما دمرت حركة الطالبان تماثيل بوذا في باميان (انظر القرار ٢٤٣/٥٥). وبدعم من الجمعية العامة، سيوجه مشروع القرار الذي نعرضه اليوم رسالة قوية وموحدة. ويدين مشروع القرار هذه الأعمال الوحشية من تدمير ونهب للتراث الثقافي للعراق. ويعرب مشروع القرار عن الغضب من أن الهجمات على التراث الثقافي تستخدم كأسلوب من أساليب الحرب. ويدعو إلى الوقف الفوري للتدمير الغاشم لتراث العراق الثقافي، ويؤكد أن هذه الهجمات قد ترقى إلى مرتبة جرائم الحرب، ويهيب بجميع الدول إخضاع مرتكبي هذه الهجمات للمساءلة.

ويؤكد مشروع القرار دعم الجمعية العامة للحكومة العراقية في حماية تراث العراق. ويدعو جميع الدول إلى مساعدة العراق في مكافحة الاتجار بالممتلكات الثقافية وفي إصلاح التراث الثقافي الذي تضرر أو دُمر واستعادته وحفظه. ويحث مشروع القرار جميع الدول على مكافحة الاتجار بالممتلكات الثقافية من خلال تحسين القواعد التنظيمية الوطنية والدولية. وعلى وجه التحديد، يحث على اعتماد التدابير الرامية إلى ضمان أن يُطلب من جميع المتجرين بالممتلكات تقديم وثائق قابلة للتحقق منها عن المنشأ وشهادات التصدير.

ويدعو مشروع القرار الدول إلى تعزيز حماية التراث الثقافي المهدد بالخطر من جراء النزاعات المسلحة وحفظه وتوثيقه. ويدعو قادة المجتمعات المحلية إلى الوقوف والتأكيد من جديد بشكل لا لبس فيه على أنه لا يوجد أي مبرر لتدمير التراث الثقافي للبشرية.

وفي الختام، أود أن أعرب عن خالص امتناننا لرئيس الجمعية العامة، والأمانة العامة، واليونسكو – ولا سيما المديرة العامة لليونسكو إيرينا بوكوفا – وما يزيد على ٩٠ من مقدمي مشروع القرار، ولجميع الوفود التي شاركت في المشاورات غير الرسمية، وخاصة للسفير الحكيم وفريقه، على تفانيهم وتعاونهم الوثيق.

فلنقف معاً ضد هذه الوحشية ولنتكلم بصوت واحد من أجل الحفاظ على الثقافة والتنوع اللذين ورثناهما من الماضي، فلا مستقبل لنا من دونهما.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أشكر وزيرة الدولة في وزارة الخارجية الاتحادية في ألمانيا لقطعها كل هذه المسافة إلى نيويورك لكي تؤكد على أهمية المسألة التي يتناولها مشروع القرار.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/69/L.71، المعنون ”إنقاذ تراث العراق الثقافي“.

**السيدة بولارد** (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعلن أن غواتيمالا ليست من مقدمي مشروع القرار. وأود أيضا أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار وبالإضافة إلى الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة، أصبحت البلدان التالية من مقدمي مشروع القرار A/69/L.71: الأرجنتين، أرمينيا، إريتريا، أندورا، بالاو، البحرين، البوسنة والهرسك، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، تركمانستان، تيمور – ليشتي، جمهورية مولدوفا، سان مارينو، سري لانكا، الصين، كوستاريكا، مالي، المملكة العربية السعودية، منغوليا، ونيجيريا.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/69/L.71؟

اعتمد مشروع القرار A/69/L.71 (القرار ٢٨١/٦٩).

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد اعتماد المشروع.

**السيد الحكيم** (العراق): أرحب باتخاذ الجمعية العامة اليوم للقرار ٢٨١/٦٩، المعنون ''إنقاذ تراث العراق الثقافي'' وأثمن الدعم القوي لوزيرة الدولة الألمانية، السيدة ماريا بومر، وجهود بعثة ألمانيا لدى الأمم المتحدة، شريكتنا في هذه المبادرة، وكذلك لمساندة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بقيادة السيدة إيرينا بوكوفا ونشكرها على مشاركتها في هذه الجلسة التاريخية. كما نشكر كافة الدول الأعضاء التي شاركت في تقديم القرار على مشاركتها البناءة خلال مفاوضات إعداد نص القرار، والتي تمت بالتوافق ليمنح أكبر زخم لهذا القرار الذي يهم الإنسانية جمعاء والعراق بشكل خاص.

إن تدمير الإرث الحضاري الإنساني للعراق، مهد الحضارات ومنبعها، لا يقل خطورة ووحشية عن قتل العراقيين ويهدف إلى محو حضارة العراق التاريخية التعددية الثقافية التي امتاز بها بلدنا عبر العصور. ولمواجهة هذا التحدي، عمل العراق، بمساندة أصدقائه من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، على اتخاذ إجراءات جادة وسريعة لحماية الآثار العراقية من التهريب والاتجار غير المشروع بها لتمويل الأعمال الإرهابية. وإن قرار الأمم المتحدة بالإجماع اليوم يأتي ضمن هذا الإطار.

إن اتخاذ قرار اليوم إشارة إلى عزم والتزام المجتمع الدولي بالوقوف جنبا إلى جنب مع العراق وشعبه وتحدي المجرمين وتقديم أولئك الذين يهدفون إلى تدمير ماضينا وحاضرنا ومستقبلنا إلى العدالة. كما أن قرار اليوم يعتبر خطوة هامة في تقوية الالتزامات القانونية للدول الأعضاء لمنع تهريب التراث العراقي والبيع غير القانوني له من قبل تنظيم داعش الإرهابي والجماعات المرتبطة بالقاعدة، وضرورة إيقاف تهريب وبيع واقتناء القطع الأثرية، ومن ثم إعادتها إلى أماكنها الأصلية إلى العراق أو أي بلد آخر يواجه هذه المشكلة.

ويؤكد القرار على الدور الهام الذي تؤديه الأمم المتحدة في بلورة أدوات دولية تعزز إمكانات الدول الأعضاء لحماية التراث الإنساني، وهو موقف العراق المعلن والذي أكدناه مرارا أمام أجهزة الأمم المتحدة كجزء من أولوياتنا التي تشمل، بالإضافة إلى حماية التراث، محاربة داعش ورجوع النازحين واستتباب الأمن والاستقرار. كما نعتقد أن القرار جاء في الوقت المناسب نظرا لتصاعد وتيرة الهجمات الإرهابية على التراث الثقافي في العالم. وإن الحالة في مدينة تدمر بسورية مثال آخر لهذا التحدي وأهمية هذا القرار.

إن التحدي الذي نواجهه هو مساندة العالم أجمع للعراق في استرجاع القطع الأثرية المهربة. وأؤكد أن العراق سيستمر في حماية التراث العراقي كجزء من الحضارة الإنسانية. ويشمل ذلك مشاريع مستقبلية كفيلة بضمان وحماية هذه الحضارة الإنسانية.

وأخيرا، أقدم الشكر إلى الدول الأعضاء في الجمعية العامة على مساندة القرار. وأقدم الشكر إلى ألمانيا الاتحادية على الشراكة القيمة في إعداد نص القرار، وكذلك أقدم الشكر إلى منظمة اليونسكو وللسيدة إيرينا بوكوفا على مساندتها السريعة للعراق. وأقدم الشكر للأمين العام للأمم المتحدة ونائب الأمين العام. كما أقدم الشكر إلى رئيس الجمعية ونائبه وفريق عمله.

**السيد فينيد** (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن شيلي وإثيوبيا وإندونيسيا وإيطاليا وبولندا، أود أن أعرب عن تقديرنا العميق للبعثتين الدائمتين لألمانيا والعراق على جهودهما في إعداد القرار ٢٨١/٦٩، المعنون ''إنقاذ تراث العراق الثقافي''، الذي شاركنا في تقديمه.

إن العراق، الذي لطالما اشتهر بأنه مهد الحضارة، يضم عددا كبيرا من مواقع التراث الثقافي التي تمثل شهادة قيمة على

تاريخه. غير أن تراث العراق الثقافي لا يزال في خطر كبير بعد الخسائر الكارثية التي حدثت بالفعل. ولا بد من وضع حد فوري لأي ضرر أو دمار آخر قد يلحق بتراثه الثقافي. ونحن نعتقد أن القرار خطوة ضرورية في هذا الاتجاه، ونود أن نؤكد لكل المجتمعين في القاعة على التزامنا بهذه الغاية تحديدا.

قبل شهرين فقط، وخلال الدورة العادية الثامنة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان في جنيف، أدلينا ببيان بالنيابة عن شيلي وإثيوبيا وإندونيسيا وإيطاليا وبولندا أعربنا فيه عن بالغ قلقنا إزاء العدد المتزايد من أعمال التدمير المتعمد للتراث الثقافي، فضلا عن النهب المنظم للممتلكات الثقافية والاتجار غير المشروع بها، والذي يحدث اليوم على نطاق لم يسبق له مثيل. وحظي البيان بتأييد ١٣٧ بلدا، مما يؤكد الطابع الملح للمشكلة.

وليس تراث العراق وحده المعرض للخطر؛ إن تراثنا الجماعي هو الذي قد يتم الانتقاص منه. ويجب على المجتمع الدولي أن يتعلم أهمية حماية سجلات التاريخ البشري؛ ولذلك، يجب أن تتخذ جميع التدابير الضرورية لكفالة المحافظة على تفرده. وتقع علينا المسؤولية عن احترام وحماية التراث الثقافي لمجتمعاتنا. ولذلك السبب، فإننا ننضم إلى مقدمي مشروع القرار الكُثُر في الإدانة القوية للتدمير المتعمد للتراث الثقافي أينما وقع وأيا كان مرتكبوه.

**السيد عبد الحق** (الجمهورية العربية السورية): يرحب وفد بلدي باعتماد مشروع القرار المعنون ”إنقاذ تراث العراق الثقافي“. وأهنئ وأشكر مقدميه على المبادرة لتقديم هذا المشروع.

لقد انضم وفد بلدي، الجمهورية العربية السورية، إلى قائمة مقدمي مشروع القرار الخاص بإنقاذ تراث العراق الثقافي. وفي هذا تجديد للإعراب عن دعمنا للمساعي التي تبذلها الحكومة العراقية والشعب العراقي الشقيق للحفاظ على إرثه الحضاري والثقافي وحمايته من الممارسات الإرهابية الهمجية.

وكنا نأمل أن نتمكن من التعامل مع مسألة حماية الإرث الثقافي والإنساني بشكل يتعامل مع التهديدات المتماثلة التي تتعرض لها المواقع الأثرية والتاريخية في كل من العراق وبلدي سوريا على يد تنظيم داعش الإرهابي، الذي يحتل مدينة تدمرحاليا، وكذلك على يد غيره من الجماعات الإرهابية المتطرفة المرتبطة بتنظيم القاعدة. وكنا نأمل أيضا أن نتمكن من توجيه نداء موحد بصوت موحد ومطالبة حازمة لحكومات الدول الداعمة للإرهاب للكف عن ممارساتها ودعمها للجماعات الإرهابية التكفيرية ووقف الخطاب المحرض على العنف والإرهاب وخطاب الكراهية، وكذلك الحيلولة دون تدمير وتخريب الآثار التي لا تقدر بثمن من قبل الجهلة وأعداء الحضارة، أو تهريب هذه الآثار بهدف تمويل الإرهاب.

إن حجم اللقى الأثرية المسروقة من سوريا والعراق، والتي وصلت إلى دول مختلفة حول العالم، ما كانت لتصل إلى هناك – وهي أحيانا بحجم كبير، يعني ليست قطعا صغيرة يمكن تهريبها ببساطة – إلى الدول التي وصلت إليها لولا دعم حكومات دول وعصابات جريمة منظمة وشبكات فساد تساعد في تمويل الإرهاب. إن التهديد قائم وآني ويتطلب ردا يبرز أننا أمم متحدة فعلا وليس أمما متحدة بمجرد الإسم.

إن الشعب العربي السوري يتطلع إلى مساعدة الأمم المتحدة وأجهزتها المختصة، بما فيها أجهزة مكافحة الإرهاب والإنتربول، لمنع تهريب الآثار السورية والعراقية والحيلولة دون تحويلها من قيمة إنسانية عالية لا تقدر بثمن إلى أداة رخيصة لتمويل إرهاب مجرم لاإنساني لا يمت للحضارة وإلى أي دين بصلة.

وختاما، أكرر دعم بلدي لمشروع القرار الذي اعتمدناه بتوافق الآراء للتو. وأكرر شكري لمقدمي مشروع القرار ولكل الدول التي شاركت في تقديمه، لأن تراث العراق هو مصدر فخر لنا جميعا.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أود الآن أن أشاور الدول الأعضاء في إعطاء الكلمة للسيدة إيرينا بوكوفا، المديرة العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). إذا لم يكن هناك اعتراض، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود، دون أن يشكل ذلك سابقة، دعوة السيدة بوكوفا إلى الإدلاء ببيان في هذه الجلسة؟

تقرر ذلك.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): وفقا للقرار المتخذ للتو، أعطي الكلمة الآن للسيدة إيرينا بوكوفا، المديرة العامة لمنظمة اليونسكو.

**السيدة بوكوفا** (اليونسكو) (تكلمت بالإنكليزية): إن اتخاذ القرار ٢٨١/٦٩، المعنون ”إنقاذ التراث الثقافي للعراق“، نقطة تحول في تعبئة المجتمع الدولي ضد تدمير التراث الثقافي، ونهب القطع الأثرية واضطهاد الأقليات الذي أدى إلى تدمير التنوع الثقافي للعراق. ويمثل نقطة تحول في مكافحة التطهير الثقافي في العراق.

ولم نشهد أبدا في التاريخ الحديث استخدام مثل هذا التدمير الوحشي والمنهجي للتراث الثقافي كوسيلة من وسائل الحرب لتخويف السكان ونشر الكراهية. وهذه جريمة حرب. وهذا التدمير للتراث وقع أيضا في مالي وسوريا وأفغانستان. ونحن جميعا نؤمن ونشعر بأن هذه الهجمات لا تستهدف طوائف محددة، أو أديانا معينة، أو تراثا عالميا محددا فحسب. بل إنها هجمات على مفهوم النظام المتحضر في حد ذاته، وعلى الإنسانية التي نتشاطرها، وعلى القيم التي تربطنا معا كأسرة إنسانية واحدة.

ويتفق القرار اتفاقا كبيرا مع ولاية اليونسكو، على النحو المبين في العديد من فقراته. وهذا اختبار للأمم المتحدة يدعونا جميعا إلى استعراض الوسائل التي نسعى بها إلى هزم التطرف العنيف.

(تكلمت بالفرنسية)

والقرار يوجه رسالة قوية مفادها أن التراث الثقافي ليس مجرد أضرار جانبية، ولكن تدميره المتعمد جريمة حرب وجزء لا يتجزأ من الأزمة الإنسانية والأمنية. ويجسد القرار عزمنا القوي على اتخاذ إجراء، وتقديم توصيات قوية بغية مكافحة تمويل الإرهاب، ومكافحة أيديولوجية الكراهية، ووقف الاتجار غير المشروع. القرار يكمل قرار مجلس الأمن ٢١٩٩ (٢٠١٥) بشأن تمويل الإرهاب. وأعتقد أنه يحدد استراتيجية جديدة لمكافحة التطرف العنيف. وأنا مقتنعة بالفعل بأن القرار سيكون له تأثير، وأهنئ ألمانيا والعراق، فضلا عن مقدميه الذين يتجاوز عددهم ٨٠ بلدا، على هذه المبادرة.

وستواصل اليونسكو تواصلها بشكل كامل مع جميع المقدمين، لا سيما ألمانيا، التي ستستضيف لجنة التراث العالمي لليونسكو في بون في الشهر القادم. ومرة أخرى، سنغتنم تلك الفرصة لحشد جهود الدول من أجل إنقاذ التراث الثقافي الاستثنائي الذي تملكه البشرية جمعاء.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): بذلك تختتم الجمعية العامة هذه المرحلة من نظرها في البند ١٤ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٠.